

المنكرات لغير حله مثل قوم يشربون الخمر لا يجلسون معهم عندلهم وقوم  
سواك ولجده فيها خمر وزم لا يجيب دعوتهم واخالف ذلك بخلاف  
من حضر عندهم للاذكار عليهم او حضر غير اختياره ولهذا يقال  
حاضر المنكر فاعلم وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فلا يجلس على ما يدعى يشرب عليها الخمر هذا الحديث حسن في الازمنة  
عن فعل المنكرات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم المهاجر من هجر ما نهى الله عنه  
ومن هذا الباب الهجر من دار الكفر والفسوق الى دار الاسلام والاعيان  
فانه هجر المقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونهم من  
فعل ما حرّم الله به ومن هذا قوله تعالى والرجز فاجر النوع الثاني الهجر  
على وجه التأسيس وهو هجر من يظهر مع المنكرات حتى يتورثها  
كما في النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون الذين الثلاثة الذين خلفوا  
حتى انزل الله توبتهم حتى ظهر منهم ركن الجهاد الثمين عليهم  
غير عدد ولم يهجر من اظهر الخمر وان كان منافقا فهذا هو غير الهجر  
الغفر بكون من ظهر منه ركن الواجبات وفعل المحرمات  
سائر الصلاة والزكاة والمنظاهر بالمظالم والفواشش  
والداعي الى البيع الخالفة للكتاب والسنة واجماع السلف  
الائمة التي ظهر منها بدع وهذا حقيقة فوارس قال ابن السلف  
والاعية ان الدعاء الى البيع لا يقبل شهادتهم ولا يصلح خلفهم

ولا يات احد عندهم

ولا يؤخذ عنهم العلم ولا يناكحون فهذا معقوب لهم حتى ينفقوا  
ولهذا يفرقون بين الدعية وغير الدعية لان الدعية لان الدعية الظاهر  
المنكرات فاستحقوا العقوبة بخلاف الكاتم فانه ليس يثرب  
المنافقين الا الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل على ايديهم ويكلمهم  
بهم المشايخ علمه بحال كثير منهم ولهذا جاء في الحديث ان  
العصية اذا خفيت نظر الاصحابها ولكن اذا اعلنت  
فلم تنكر ضرورة العامة وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ان الناس اذا ساروا لمنكر فلم يعبروا وشك ان يعبروا لا يدعوا  
منه والمنكرات الظاهرة بحال تكاثرها بخلاف الباطنة  
فان عقوبتها على صاحبها خاصة وهذا الهجر يختلف  
باختلاف الهاجرين وقوتهم وضعفهم وقلته وكثرتهم  
فان المقصود به تجميع الحق وتأييده ورجوع العامة  
عن مثل حاله فان كانت المصلحة في ذلك لا يجزئ  
يفضي هجرة الى ضعف الشر وخفته كان مشروعا وان كان  
لا يقوى ولا غيره سديد بذلك بل زيد الشر والامر  
بغيره بحيث يكون مقسدا ذلك راجحة على اصله

